التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة 2003– 2008

م. محمود حميد خليل
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت

الملخص:

عانت البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية من السيطرة الاستعمارية ولفترة طويلة، وعلى الرغم من تحرر هذه البلدان من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي فإنها لم تتحرر بعد من التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة. وكانت تهدف السيطرة الاستعمارية الأوربية للبلدان النامية خلال تلك الفترة إلى تأمين استمرارية حصولها على المواد الأولية الرخيصة، وبنفس الوقت ضمان أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية وبأسعار عالية، وبالتالي فرض نمط من العلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي.

وكان من مظاهر هذه التبعية الاقتصادية هو تشويه واختلال البنى الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية، ومن مظاهرها الأخرى اعتماد العديد من البلدان النامية على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل جانب كبير من الاستثمار القومي. وكان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية يأخذ شكلين مميزين الأول يتمثل في القروض العامة والخاصة التي تحصل عليها البلدان النامية بهدف تمويل بعض المشاريع التنموية والثاني يتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية.

ولقد ترتب على تلك العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المقدمة والبلدان النامية ((التبعية الاقتصادية) نتائج متعددة ومن أهمها زيادة مديونية البلدان النامية لدرجة أنها بلغت في البعض منها حدود الانفجار، كما ازدادت خدمة أعباء هذه الديون والتي أصبحت معظم البلدان النامية عاجزة عن تسديد أعباء ديونها الخارجية والمطالبة المستمرة بإعادة جدولة ديونها الخارجية وبالتالي أصبحت أسيرة الاقتراض والمديونية الخارجية.

Abstract:

Developing countries have suffered, including the Arab countries from colonial domination for a long time, and despite the liberation of these countries from colonial domination and access to the political independence they are not free from economic dependence on advanced capitalist countries. The aim of the colonial domination European developing countries during that period to ensure continuity of access to cheap raw materials and at the same time ensuring markets for industrial products and in high prices, and thereby to impose a pattern of international economic relations based on specialization and the division of the International labor.

The manifestation of this economic dependence is the distortion and disruption of the structures of the economics of developing countries, especially in the field of foreign trade, and other manifestations of the dependence of many developing countries on foreign capital to finance a large part of the National Investment. The flow of foreign capital to developing countries takes two forms distinct first is the public and private loans obtained by the developing countries in order to finance some development projects and the second is the foreign direct investment in developing countries.

The result of the unequal relationship between developing and developing countries ((economic dependency) multiple results, and most importantly increase the indebtedness of developing countries to the point they reached in some of the limits of the explosion, and increased debt service this debt, which has become most developing countries are unable to pay the burden of external debt and the persistent call to reschedule their external debt and therefore become captive borrowing and external debt.

المقدمة:

لقد تعرضت البلدان النامية ولفترة للسيطرة الاستعمارية وعلى الرغم من تحررها من السيطرة الاستعمارية إلا أنها ظلت تابعة من الناحية الاقتصادية للدول الرأسمالية نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الدولي حيث ظلت البلدان النامية سوقاً لتصريف السلع الصناعية للبلدان المتقدمة وبأسعار مرتفعة وبنفس الوقت مصدراً للمواد الأولية وبأسعار منخفضة، وكان يطلق على هذه العلاقة غير المتكافئة بالتبعية الاقتصادية والتي كان لها مظاهر ونتائج سيئة على اقتصاديات البلدان النامية وخاصة فيما يتعلق في بزيادة مديونية هذه البلدان وتعميق تبعيتها للخارج وبالتالي أصبحت أسيرة المديونية الخارجية ولأهمية هذا الموضوع تم تقسيمه على النحو التالي:

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن العديد من البلدان النامية وبضمنها العربية وحتى النفطية منها وقعت في فخ المديونية الخارجية وذاك بسبب سوء توظيف إيراداتها المالية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إعطاء صورة عن حجم الديون الخارجية التي هي بذمة البلدان النامية وخاصة البلدان العربية وتأثيرها على اقتصادياتها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل التطور الحاصل في حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية والبلدان العربية وكذلك معرفة أسباب لجوء هذه البلدان بشكل خاص للتمويل الخارجي على وفق الشروط الصعبة التي تفرضها البلدان الدائنة مما أدى إلى وقوعها في فخ المديونية.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على أن البلدان النامية وخاصة العربية منها ستبقى تعاني من تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وأن الأوضاع الاقتصادية الدولية الحالية وفي ظل العولمة هي التي زادت من تعقيد هذه الأزمة.

هيكلية البحث: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية تناول المبحث الأول مفهوم التبعية الاقتصادية ومظاهرها ونتائجها، بينما تناول المبحث الثاني مصادر التمويل الخارجي (المديونية الخارجية)، أما المبحث الثالث فقد تناول أزمة المديونية الخارجية وانعكاساتها على البلدان النامية مع التركيز على البلدان العربية واعتمد أسلوب الدراسة النظرية والتحليلية، وختم البحث بالاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

مفهوم التبعية الاقتصادية ومظاهرها ونتائجها

أولاً: مفهوم التبعية الاقتصادية

يقصد بالتبعية الاقتصادية: "الوضع الذي يتوقف فيه اقتصاد بلد ما على توسع وتطور اقتصاد بلد آخر يخضع له الاقتصاد الأول" (مانتوس، مجلة الاقتصاد، 1972، 20) كما إن التبعية الاقتصادية كما أشار إليها جوندر فرانك على أنها: نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدان الرأسمالية وبين البلدان النامية والتي اتسمت باحتواء الأخيرة في أطار النظام الرأسمالي (Frank, 1970, 15).

وقد تميز هذا الاحتواء باستنزاف الفائض الاقتصادي للبلدان النامية عبر أشكاله المختلفة، ويؤكد دوس سانتوس على نفس المعنى إذ يعرف التبعية الاقتصادية بأنها "حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من البلدان بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له الاقتصاديات الأولى"(Dossantos, 1973, 22).

وتعرف التبعية الاقتصادية عند بعض الاقتصاديين بأنها "حالة يرتبط اقتصاد دولة بموجبها بنمو وتوسع اقتصاد آخر، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا ما استطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع وتنمو ذاتياً في حين أن الدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن" (الشنقيطي، 1987، 17).

وعلى العموم يمكن تعريف التبعية الاقتصادية بأنها "درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير المتبادل في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم المسيطر والطرف المتخلف"(عيسى، 1984، 238).

لذلك فإن ظاهرة التبعية الاقتصادية تعد من السمات الأساسية التي تتميز بها البلدان النامية حيث انه على الرغم من تحررها من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي، فإنها لم تتحرر بعد من التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة.

ومن ابرز نتائج الاستعمار الأجنبي والتي بقيت ولا زالت ظاهرة للعيان حتى الوقت الحاضر مشكلة التبعية الاقتصادية. ولقد تولدت هذه الظاهرة من الناحية التاريخية عن السيطرة الاستعمارية الأوربية للبلدان النامية خلال القرن التاسع عشر والتي كانت تهدف إلى تأمين استمرارية حصولها على المواد الأولية الرخيصة وبنفس الوقت الحصول على أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية، وهذا أدى إلى فرض نوع من العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس

التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث تتخصص البلدان النامية بإنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية وتصديرها للبلدان المتقدمة مقابل تخصص البلدان المتقدمة بتصنيع هذه المواد وإعادة تصديرها على شكل سلع ومنتجات صناعية إلى أسواق البلدان النامية.

كما إن التبعية الاقتصادية ما هي إلا امتداد للتبعية السياسية التي أفقدت البلدان النامية المقدرة على التطور المستقل.

من جهة أخرى فإن الديون الكبيرة المترتبة بذمة البلدان النامية تعد احد الأسباب التي تساعد على سيطرة البلدان المتقدمة الكبرى على مقدرات البلدان النامية، "إن البلدان الدائنة تسعى جهدها لممارسة مراقبتها على الإدارة الاقتصادية للبلدان المدينة بواسطة منظماتها القومية للتسليف وبواسطة المنظمات الدولية" (مانتوس، مصدر سابق، 80).

وأيضاً من نتائج الاستعمار الأجنبي والتي تظهر بشكل واضح في الأزمات الاقتصادية والسياسية لاسيما من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية التي أدت إلى استنزاف الاحتياطات النقدية للبلدان النامية وبالتالي تزايد اعتمادها على العالم الخارجي وإلى أحكام طوق التبعية الاقتصادية بشكل متزايد.

ثانياً: مظاهر التبعية الاقتصادية: وتشمل:

1. احتلال وتشويه البنى الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية

لقد لعبت التبعية الاقتصادية دوراً حاسماً في تشويه واختلال البنى الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية، ففي مجال التجارة الخارجية أدى تقسيم العمل الدولي الذي فرضته البلدان الرأسمالية إلى تخصص البلدان النامية في إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية وتصديرها إلى الخارج مما نتج عنه اعتماد هذه البلدان بدرجة كبيرة على حصيلة صادراتها من المواد الأولية وبالتالي ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات التي تحدث في التجارة الدولية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن حصيلة الصادرات من المواد الأولية الزراعية والاستخراجية فقد بلغت في عام 1977 حوالي 92% من إجمالي صادرات ساحل العاج، وحوالي 99% من إجمالي صادرات غانا، كما بلغت عوائد الصادرات من المواد النفطية والتعدينية في نفس العام حوالي 97% من صادرات الجزائر وكذلك حوالي 97% من إجمالي صادرات ليبيا (الدولي، 1979، 144-145).

أما هيكل الصادرات في البلدان المتقدمة فإنه يتميز أساساً بالتنوع السلعي بحيث لا تتأثر سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع بإجمالي الصادرات بعكس البلدان النامية التي تتأثر فيها سلعة واحدة أو سلعتين بإجمالي الصادرات.

وسبب ذلك يعود إلى إن الجهاز الإنتاجي في البلدان المتقدمة يتميز بمرونة عالية إضافة إلى تقدمه وبالتالي تنوع السلع المنتجة.

أما البلدان النامية فإنها تتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إضافة إلى تخلفه وبالتالي اقتصاره على سلعة واحدة أو سلعتين.

لذلك فإن تقلب حصيلة الصادرات سوف يؤدي إلى اضطراب خطط التنمية القومية وصعوبة تنفيذها في البلدان النامية، وعليه فإن التقلبات الحادة وغير المتوقعة في الإيرادات التصديرية التي تساهم في الجانب الأكبر في تمويل الخطط الاقتصادية سوف يترتب عليها تعثر تنفيذ هذه الخطط، لذلك فإن التقلبات الحادة والسريعة في الإيرادات التصديرية تجعل من الصعب رسم الخطط الاقتصادية وتنفيذ أهدافها بشكل دقيق وهذه مشكلة أساسية تواجهها البلدان النامية في الوقت الحاضر.

2. اعتماد العديد من البلدان النامية على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل جانب كبير من الاستثمار القومي(*).

لقد اتخذ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية شكلين متميزين هما:

أ. القروض العامة والخاصة التي تحصل عليها البلدان النامية بهدف تمويل بعض المشاريع التنموية وقد تميزت القروض الممنوحة للبلدان النامية في كونها تخضع على العموم لاعتبارات سياسية وأنها غالباً ما تكون مشروطة بنوع محدد من الاستثمار.

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والذي يرتبط أساساً بإنتاج وتسويق المواد الأولية المعدة أساساً لأغراض التصدير مثل منابع البترول والمزارع الرأسمالية الكبيرة، وهذه الاستثمارات تتميز بالسمات الاحتكارية وخاصة احتكار القلة.

ثالثاً: نتائج التبعية الاقتصادية: من أهم نتائج التبعية الاقتصادية هي:

1. زيادة مديونية البلدان النامية التي بلغت في البعض منها حدود الانفجار حسب تعبير الاقتصادي فورتادو (Furtado, 208)، حيث ازدادت المديونية الخارجية للبلدان النامية حتى وصلت في عام 1980 (500) مليار دولار، كما ازدادت خدمة أعباء هذه الديون حتى وصلت

(*) لمزيد من المعلومات عن مصادر التمويل الأجنبي ستقوم بتوضيحها في المبحث الثاني.

(120) مليار دولار خلال نفس العام (Brandt, 1980, 390)، بينما بلغت ديون البلدان النامية في عام (2006) (3.410.1) مليار دولار، حيث أنها بلغت سبعة أضعاف مقارنة بعام (1980)، أما خدمة أعباء الديون فقد زادت حتى بلغت في عام (2006) (540.1) مليار دولار حيث أنها بلغت خمسة أضعاف مقارنة بعام 1980 (source, 238).

وهذا أدى إلى تدهور قدرة البلدان النامية على تمويل وارداتها ذاتيا أي من حصيلة صادراتها حيث أصبحت خدمة أعباء الديون تستحوذ على الجانب الأكبر من عوائدها التصديرية، لذلك أصبحت معظم البلدان النامية عاجزة عن تسديد أعباء ديونها الخارجية ومن ثم أصبحت أسيرة الاقتراض والمديونية.

2. ظاهرة الازدواجية الاقتصادية التي تعتبر من نتائج التبعية الاقتصادية، ويرجع نشوء هذه الظاهرة إلى اندماج الاقتصاديات النامية بالسوق الرأسمالية الدولية في إطار التخصص وتقسيم العمل الدولي القائم على تخصص البلدان النامية في إنتاج المواد الأولية بهدف تلبية احتياجات الاقتصاديات الرأسمالية، وهذا أدى إلى تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين منفصلين قطاع متقدم مرتبط بالخارج لدرجة انه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من اقتصاديات البلدان المتقدمة، وقطاع تقليدي يضم مجمل النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأخرى ويختلف عن سابقه باستخدام الأساليب والوسائل البدائية التقليدية.

وكذلك يتميز بانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل، ولقد نتج عن ذلك ضعف مساهمة القطاع الحديث في تنمية وتحديث وتطوير القطاع التقليدي، مما ترتب عليه ضعف درجة الارتباط بينهما ومن ثم تشويه البنية الهيكلية للاقتصاد القومي.

وخلاصة القول يمكن إجمال الآثار السلبية للتبعية الاقتصادية بما يلي:

أ- اختلال البنى الهيكلية لقطاع التجارة الخارجية وارتفاع مساهمتها في الناتج القومي.

ب- زيادة اعتماد البلدان النامية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل برامج التنمية.

ج- ارتباطها الوثيق بالبلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا والخبرات الفنية.

المبحث الثاني

مصادر التمويل الخارجي (المديونية الخارجية)

يرى العديد من الاقتصاديين إن الديون شر لابد منه للدول النامية وان الديون ذات فائدة متبادلة بين الطرفين الدائن والمدين.

وهناك فريق من الاقتصاديين يحبذ الديون الخارجية ويهون من سلبياتها ويرى أنها الحل الوحيد للبلدان النامية للتخلص من المشاكل الاقتصادية.

والحقيقة أنها كذلك ظاهرياً فقط ذات فائدة أنية لا تلبث تكشف جوانب أخرى سلبية وبهدف الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية لجأت معظم البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصادر التمويل الخارجية بأشكالها المختلفة وهي كالآتي:

أولاً: القروض الخارجية (العامة والخاصة)

يمكن تعريف القروض الخارجية بأنها اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها ومصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية متفق عليها عند عقد القرض (الخفاجي،2005، 75-79).

والقروض عادة تضيف قوة شرائية للدول المقترضة في الأجل القصير، ولكنها في الأجل الطويل يتوجب عليها دفعها مع فوائدها المرتبة عليها وهنا تظهر مشكلة خدمة الدين العام.

وميزة القروض الخارجية أنها تمكن البلد المتلقي للقروض من السيطرة على الأموال وليس من حق الجهات المقرضة التدخل، فالقروض تصبح مملوكة للدولة ولكن للقروض التزامات ثابتة ومحددة. (بخيت، 2002، 25).

ويمكن تصنيف القروض بحسب طبيعة المقرض كونها رسمية أو شبه رسمية وكذلك تصنف حسب شروط الدفع سهلة وصعبة، كما يمكن تصنيفها حسب فترة سداد القروض القصيرة والمتوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل.

أما الاقتصاديون فينظرون إلى القروض من ناحية كونها منتجة أو غير منتجة فإذا ساهمت هذه القروض في خلق فوائض مالية وحصول توسع في الطاقة الإنتاجية وتوفير عملات صعبة وخلق فوائض في الميزان التجاري فهي قروض منتجة.

أما إذا تم استخدام هذه القروض في مشاريع غير استثمارية كالإنفاق على الاستهلاك أو على الكماليات أو على الجانب العسكري فتسمى بالقروض غير المنتجة.

كما إن الدور الايجابي للقروض يتحقق إذا ما تم تحديد الحجم الفعلي للأموال المقترضة وقياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يحقق منافع تفوق كلفة الإقراض.

وهناك معايير وضوابط للاستفادة من القروض الخارجية منها:

1. من أجل أن يستفيد البلد المدين من التمويل الخارجي لا بد أن يحقق معدلاً لنمو الدخل القومي يزيد على متوسط سعر الفائدة الذي يقترض به.
2. لكي يتمكن البلد من خدمة ديونه الخارجية (دفع الأقساط مع الفوائد على القرض) لا بد أن يكون معدل الادخار اكبر من معدل الاستثمار المتحقق.
3. لكي يتجنب المقترض متاعب خدمة الدين والضغوط الخارجية يجب أن يكون معدل نمو صادراته اكبر من معدل نمو استيراداته ومعدل نمو عبئ الدين.

ثانياً: المساعدات والمعونات

ظهر هذا النوع من التدفقات الخارجية في النصف الثاني من القرن العشرين ويتم الحصول على هذه المساعدات والمعونات إما بشكل نقدي أو بشكل عيني ويطلق عليها بعض الكتاب تسمية (القروض الحكومية السهلة) لما تمتاز به من شروط ميسرة من حيث سعر الفائدة وعملية التسديد ومدة ذلك (Herrick, 10).

وتؤدي المساعدات والمعونات الأجنبية دوراً هاماً في توفير الغذاء والدواء والتعليم والصحة والخدمات الأخرى إلى عدد كبير من البلدان النامية وتكون على اتجاهين:

الأول: إذا كانت المساعدة أو المعونة ملزمة بالرد فتسمى بالمساعدات وهي بمثابة قروض ميسرة كالمساعدات الإنمائية التي يتم تقديمها إلى البلدان النامية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو من قبل منظمة الأوبك.

ثانياً: أما إذا كانت المساعدة أو المعونة غير ملزمة بالرد فتسمى بالهبة أو المنحة وهي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بشكلها العيني أو النقدي من دولة مانحة إلى دولة فقيرة محتاجة من دون مقابل وغالباً ما تكون على شكل سلع وخدمات خاصة في أوقات الكوارث (ابوهات، مجلة القادسية، 2004، 5) مثل فيضانات باكستان مؤخراً في آب 2010.

وعلى الرغم من كون المعونة من مصادر التمويل الخارجي المرغوب منها، إلا أننا نلاحظ أن بعض البلدان النامية لا تهتم كثيراً بالمساعدات المقدمة لها على اعتبار أن البلد الذي يعطي بسخاء يحاول تعميق التبعية الاقتصادية وزيادة صادراتها للبلد المتلقي المساعدة. (الحسناوي، 1987،145).

كما إن المساعدات والمعونات أصبحت تمثل تهديداً خطيراً للاتجاهات السياسية للبلدان المتلقية، ونظراً لكون المنح بدأت تشكل عبئاً على موازين مدفوعات البلدان المانحة فقد أصبح معدل تدفق القروض إلى البلدان النامية اكبر من معدل تدفق المنح.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي

يقصد بالاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال بين البلدان بقصد التوظيف ويكون الانتقال بشكل نقدي أو مادي (سلع وخدمات)، ويمثل الشكل النقدي جميع الصور سواء كانت سائل أو أوراق ماليه أو صكوك أو سندات. (الحسناوي، 1987، 145).

وعلى الرغم من معرفة البلدان النامية للمخاطر التي تتعرض لها من الاستثمار الأجنبي إلا إن الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي يمكن ملاحظتها من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform) والقوانين المشجعة لدخول الاستثمار فضلاً عن الضمانات والمزايا المقدمة لجذب الاستثمار.

وتمارس الاستثمارات الأجنبية دوراً بارزاً في تنمية اقتصاديات البلدان النامية، إلا أن أهميتها في هذا المجال تختلف من بلد لآخر، فقد بدأت البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية تتسابق على استقطاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها العامل الأساسي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل لمواطنيها، وتنويع مصادر الدخل وزيادة القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها.

ويعود هذا الاندفاع إلى القناعة بأن تدفق رؤوس الأموال بشكل استثمارات يكون أفضل من تدفقها بشكل قروض، الأمر الذي دعا بعض الاقتصاديين إلى القول بأن على البلدان النامية جذب الاستثمارات الأجنبية. (الأمم المتحدة، 2003، 2).

ويمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية تساهم في الحد من المديونية الخارجية فدخول رؤوس الأموال الأجنبية يساهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن مساهمتها في نقل التكنولوجيا وزيادة الناتج وتحسين الميزان التجاري وبالتالي تقل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي شكلين:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقصد به توظيف أموال غير وطنية في موجودات رأسمالية داخل البلد مع الحق في الإدارة والرقابة من داخل البلد أو خارجه غير طريق الأفراد والشركات (الجميل، 2003، 59).

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات يقيمها أصحاب هذه الأموال داخل الدولة (تركي ، 1987،27).

ويدور الحديث بين أوساط المسؤولين والمفكرين في العديد من الدول حول تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصرف النظر عن العقيدة السياسية أو الفلسفة الاقتصادية في تلك الدول وعلى اختلاف سياستها ودرجة انفتاحها الاقتصادي.

ويساعد هذا النوع من الاستثمار على نقل رؤوس الأموال والمعلومات إلى البلد المضيف ويساهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية والنهوض في القطاعات الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل والاستفادة من التكنولوجيا المنقولة، في حين يتحمل البلد المتلقي للاستثمار تحويل الأرباح وعوائد رأس المال إلى البلد الأم، أي أن هناك استنزاف الأموال(الحسني،1999، 46).

ويعد الاستثمار الأجنبي مصدراً رئيسياً من مصادر التمويل الخارجي للبلدان التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن توفير المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية.

وقد عرفت البلدان العربية الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن التاسع عشر عن طريق البلدان الاستعمارية عندما قامت بريطانيا وفرنسا بتأسيس مشاريع السكك الحديد والمنشآت النفطية والموانئ وغيرها من المشاريع الكبيرة لمصلحة الاحتلال لكن البلدان العربية استفادة من هذه المشاريع عند تأميمها بوصفها موجودات ثابتة يصعب نقلها للخارج(الجميل، مصدر سابق، 72).

وعلى المستوى العالمي لقد وصلت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو (1479.9) مليار دولار عام 2007 مقارنة بنحو (1305.9) مليار دولار في عام 2006 أي بمعدل نمو بلغ نحو (13.3%) وهذا يوضحه جدول رقم (1) وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية ودول التحول في عام 2007، ولم تؤثر التوترات التي شهدتها أسواق المال خلال النصف الثاني من عام 2007، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لهذه الدول بدرجة كبيرة، وجاء عدم التأثر كنتيجة لامتلاك الشركات العابرة للقارات

سيولة مالية ضخمة مكنتها من تحويل استثماراتها بنفسها بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فقد كان الأثر الحقيقي لأزمات سوق المال حتى الآن محدوداً.

جدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المنطقة/الاقتصاد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		مليار دولار
	2006	2007	معدل التغير% (*)
العالم	1305.9	1479.9	%13.3
إجمالي الدول المتقدمة	587.5	962.3	%12.2
إجمالي أوربا	566.4	628.2	%10.9
الاتحاد الأوربي (15)	492.1	543.6	%10.5
الدول المنضمة حديثاً(10)	38.9	37.2	%4.3-
الولايات المتحدة	175.4	171.4	%2.3-
اليابان	6.5-	34.3	%626-
إجمالي الدول النامية	379.1	422	%11.3
أفريقيا	35.5	36.5	%2.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	83.8	105.3	%25.8
آسيا	259.8	280.1	%7.8
اقتصاديات التحول	69.3	95.6	%38

المصدر: الأمم المتحدة الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2008 يناير 2008.

(*) معدل التغير تم استخراجه من قبل الباحث.

وقد ساعدت أزمة الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض قيمة الدولار وهو ما يمكن أن يؤدي لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008، وتعتبر الولايات المتحدة اكبر دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر كما ويوضحه جدول رقم (1).

ومن ملاحظة الجدول رقم (1) نجد أن الدول النامية قد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من (379.1) مليار دولار عام 2006 إلى (422) مليار دولار عام 2007 حيث كان معدل النمو (11.3%).

أما البلدان العربية فلو أخذنا مصر على سبيل المثال لا الحصر نجد أن تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004 – 2007.

جدول رقم (2)

تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة 2004- 2007

مليون دولار

السنوات	إجمالي الاستثمارات	مقدار التغير	معدل التغير%
2005-2004	3873.1	-	-
2006-2005	6111.4	2238.3	%57.7
2007-2006	11053.2	4941.8	%80.8
2008-2007	13236.5	2183.3	%19.7

المصدر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2007-2008، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص457.

(*) مقدار التغير ومعدل التغير من استخراج الباحث.

من ملاحظة الجدول رقم (2) الخاص بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نجد انه ارتفع من (3873.1) مليون دولار عام 2004 إلى (13236.5) مليون دولار عام 2007 أي بزيادة مقدارها (9.363.4) مليون دولار.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (محفظة الأوراق المالية): ويقصد بها الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات عن طريق شراء أسهم وسندات تابعة لشركات خارج الحدود الإقليمية للبلد من دون التدخل في الإدارة، فهي قرارات تتعلق باستخدام الأموال للحصول على أسهم وسندات حكومية أو خاصة تابعة لبلد آخر بقصد المضاربة من دون أي تدخل مباشر في قرارات المشروع. (الحياني 2005، 28).

فشراء الأجانب لأسهم وسندات محلية بقصد المضاربة في أسواق المال تمثل استثمارات غير مباشرة، وقد استقطبت الأسواق المالية العالمية المزيد من هذه الاستثمارات، ويمتاز هذا النوع من الاستثمارات في البلدان العربية بانخفاضه بسبب تخلف الأسواق المالية والنقدية (بخيت، مصدر سابق، 28).

وتشكل أسواق الأوراق المالية إحدى أهم القنوات لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الاقتصاديات الوطنية وذلك في هيئة استثمارات الحافظة وهو المصطلح الذي شاع في السنوات الأخيرة عن طريق المؤسسات الدولية (الجميل، 2002، 301).

وعلى الرغم من التطورات الايجابية الملموسة التي طرأت على أسواق الأوراق المالية العربية إلا أنها لم تجذب إلا جزءاً يسيراً من تدفقات استثمارات الحافظة في الأسواق الدولية مقارنة بمثيلاتها في بقية الأسواق المالية الناشئة.

أما معوقاته فتتمثل بالتعقيدات الإدارية التي ترفع من كلفة الاستثمار فضلاً عن الفساد الإداري والمالي الذي يعرقل جذب الاستثمار وكذلك المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية، كما يمتاز هذا النوع من الاستثمار بكونه قصير الأجل فقد يصل إلى عدة أسابيع فضلاً عن كونه اقل مخاطرة. (الأمم المتحدة، مصدر سابق، 1-2).

المبحث الثالث

أزمة المديونية الخارجية وانعكاسها على اقتصاديات البلدان النامية مع التركيز على البلدان العربية للمدة 2003 – 2008

للمديونية الخارجية آثار لا تتوقف عند العبء المالي لهذه الديون (الأقساط + الفوائد) ومدى قدرة البلد على تدبير هذا العبء فحسب، وإنما يمتد إلى معرفة اثر المديونية الخارجية على الإدارة الاقتصادية العامة للبلد. (كامل، 2001، 172).

وقد وقعت العديد من البلدان في فخ المديونية وبلغ مستوى حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه البلدان، فالمديونية الخارجية المرتفعة تشكل عائقاً أساسياً لعملية التنمية وبالنتيجة فإن لها تأثير على ميزانية الدولة إذ يتم تخصيص مبالغ لا يستهان بها لخدمة الدين، وفي عام 1982 بدأت أزمة الديون الخارجية بالظهور عندما بدأت بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وزاد بعد ذلك عدد الدول التي تطالب إعادة جدولة ديونها الخارجية، وزاد من حدة هذه الأزمة الكساد والركود الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية.

وقد أخذت أزمة المديونية تتفاقم بحلقات متسعة في عقد التسعينات على المستوى العام للدول النامية سواء في أفريقيا أو وسط وشرق أوربا والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وحتى بداية الألفية الثالثة.

أولاً: المديونية الخارجية للبلدان النامية

نظراً لضخامة ديون البلدان النامية فإنه لا تتوفر المعلومات الكافية والإحصاءات الموثوقة حول ديون هذه البلدان، وإن كانت البلدان الدائنة تعلم مبدئياً موقفها حيال هذه البلدان المدينة إلا

إن ذلك لا يعني أنها تعلم وضع هذه البلدان المدينة والمخاطر التي تتعرض لها وأوضاعها الاقتصادية المستقبلية ولم تفكر في الصعوبات التي قد تعترض السداد مستقبلاً.

ولقد سارت البلدان النامية في طريق الاستدانة الوعر حيث ظنت أنها قادرة من خلال الحصول على هذه الديون على استغلالها في برامج التنمية.

وهناك أسباب داخلية وخارجية أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية وهي:

الأسباب الداخلية هي:

1. الميل إلى الاستثمار من اجل التنمية.
2. سوء توظيف القرض.
3. تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
4. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة.
5. العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

أما الأسباب الخارجية لهذه الأزمة فهي:

1. ارتفاع أسعار الفائدة.
2. انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام.
3. آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية الصناعية.

جدول رقم (3) ديون البلدان النامية مليار دولار

المجاميع والأقاليم / السنوات	2003	2004	2005	2006
أفريقيا	294.6	305.8	282.1	265.4
شرق أوربا ومركزها	460.5	553.8	604.6	656.5
الكومنولث والدول المستقلة	239.9	218.0	331.4	374.7
آسيا المتطورة النمور	697.7	751.0	828.0	909.6
الشرق الأوسط	324.9	347.4	370.0	381.7
أمريكا اللاتينية	834.7	844.7	808.4	822.3
إجمالي الديون	2.852.5	3.083.9	3.225.3	3.410.1

Source: World Economic Outlook, IMF, New York, P.227.

من ملاحظة جدول رقم (3) نجد إن إجمالي ديون البلدان النامية في تصاعد مستمر حيث أنها بلغت عام (2003) (2.852.5) مليار دولار وبدأت بالارتفاع حتى بلغت في عام (2006) (3.410.1) مليار دولار حيث بلغ معدل التغير 16.3%.

وكذلك يمكن من ملاحظة الجدول نجد إن اقل البلدان النامية مديونية عام 2006 هي دول أفريقيا حيث بلغت (265.4) مليار دولار وأكثرها مديونية في نفس العام هي دول آسيا المتطورة النمور، ويمكن القول إن ديون البلدان النامية في تزايد مستمر وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه.

جدول رقم (4) خدمة ديون البلدان النامية

المجاميع والأقاليم / السنوات	2003	2004	2005	2006
أفريقيا	25.6	28.4	34.6	35
شرق أوربا ومركزها	96.4	104.2	123	138.5
الكومنولث والدول المستقلة	63.2	72.3	72.6	60.9
آسيا المتطورة النمور	113.6	98.4	107.7	119.1
الشرق الأوسط	25.8	28.8	41	44.1
أمريكا اللاتينية	163.6	156.2	202.3	152.6
إجمالي خدمة الدين العام	488.1	488.3	581.1	540.1

المصدر: نفس المصدر السابق، ص238.

من ملاحظة جدول رقم (4) والخاص بخدمة الدين نجد إن اقل الدول خدمة لأعباء الدين هي دول أفريقيا حيث بلغت عام (2006) (35) مليار دولار وهذه نتيجة منطقية لكون دول أفريقيا خلال نفس العام هي اقل الديون مديونية، بينما نجد دول أمريكا اللاتينية هي الدول أكثر تحملاً لخدمة أعباء الدين العام علماً أنها ليست أكثر الدول مديونية وهذا يعود لعدم تسديدها جزءاً من ديونها بعكس دول آسيا المتطور النمور التي هي أكثر الدول مديونية إلا أنها عبء ديونها اقل وهذا يعود لقيامها بتسديد جزء من مديونيتها.

ثانياً: عجز موازين المدفوعات

لابد لنا من تحديد مفهوم ميزان المدفوعات، فإن ميزان المدفوعات لأية دولة هو عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة محددة والمقيمين في الخارج خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة (شافعي، 1957، 97).

ويتعادل ميزان المدفوعات حسابياً عند تعادل كافة بنود الأصول والخصوم، أما التوازن الاقتصادي فهو ينصب على بنود محددة ذات طبيعة خاصة ولا يغطي بنود الأصول والخصوم كافة.

أما العجز فيه والذي يجب أن يمول بتدفق رأس المال إلى الداخل أوتدفق الذهب إلى الخارج.

وتعاني البلدان النامية من وجود عجز مزمن في موازين مدفوعاتها إلا إن مشكلة تفاقم المديونية وما يترتب عليها من أعباء متزايدة كانت من العوامل الرئيسية لاستمرارها.

فإذا كانت الدول تستهلك بصورة مزمنة أكثر مما تنتج فسيتراكم عليها دين ثقيل يتسبب عادة بحدوث أزمان ميزان المدفوعات (باير، 1977، 45).

وان الربع الأخير من القرن الماضي وبالتحديد بين الأعوام (1971-1980) وتزامناً مع تعويم الدولار الأمريكي وبعد الانخفاضات المتتالية في قيمته على الصعيد العالمي وتدهور حصيلة الصادرات في البلدان النامية بنفس تدهور قيمة الدولار إضافة إلى عوامل الطلب وتدهور أسعار الصادرات وكذلك ارتفاع أسعار الاستيرادات من الدول الصناعية، فضلاً عن موجات التضخم العالمي الذي شهده العالم آنذاك.

وكان من نتائج ذلك انخفاض القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية وتدهور معدل التبادل التجاري، والذي هو بالأساس لم يكن نتاجاً لعملية عفوية أو واقع استثنائي تعيشه البلدان النامية بل هو انعكاساً للمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية.

وخلاصة القول يرى بعض الاقتصاديين إن العجز في ميزان المدفوعات لا يمثل خطراً حقيقياً وهو أمر طبيعي في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، إذ إن البلدان النامية تضطر إلى اللجوء للتمويل الخارجي كي تتمكن من استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والسلع الوسيطة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات والاستمرار بعملية التنمية الاقتصادية، إلا إن تجارب التنمية أثبتت خطأ هذا الاعتقاد، فقد استمر العجز في موازين المدفوعات في هذه البلدان بشكل مقلق على الرغم من انتهاجها نمط التنمية المعتمد على رأس المال الأجنبي الموجه صوب التصنيع البديل للواردات.

وباعتبار البلدان العربية جزء من البلدان النامية سنتطرق لاحقاً بشيء من التفصيل عن العجز في موازين المدفوعات للبلدان العربية.

ثالثاً: المديونية الخارجية للبلدان العربية

جدول رقم (5) الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية 2007-2008

جدول رقم (6) مؤشرات المديونية الخارجية للبلدان العربية المقترضة 2007-2008

"مليون دولار" نسبة مئوية (%)

	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2007	2008 *	2007	2008*	% 2007	2008*	% 2007	2008*
الأردن	7.311	5.099	675	2.757	43.0	24.0	43.0	24.0
تونس	20.145	20.588	2.605	2.119	56.5	50.4	56.5	50.4
الجزائر	5.606	5.586	1.431	1.218	4.2	3.3	4.2	3.3
جيبوتي	441	579	27	37	52.0	59.0	52.0	59.0
السودان	31.180	33.633	225	374	55.1	55.1	55.1	55.1
سورية	5.137	5.294	688	675	12.6	10.1	12.6	10.1
عمان	5.962	6.879	626	608	14.3	11.5	14.3	11.5
لبنان	20.940	20.858	4.052	4.212	83.6	70.4	83.6	70.4
مصر	32.840	32.123	2.422	3.099	25.2	19.8	25.2	19.8
المغرب	14.897	17.315	2.459	2.399	19.8	20.2	19.8	20.2
موريتانيا	2.709	2.623	86	77	96.1	72.6	96.1	72.6
اليمن	5.820	5.886	256	278	24.5	20.5	24.5	20.5
الدول العربية المقترضة	152.988	156.464	15.561	17.851	26.2	21.8	26.2	21.8

مصدر : جدول رقم (5)،(6): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2009، ملحق (2.9)، ص362.

(*) بيانات أولية (تقديرات).

من ملاحظة الجدول رقم (5) نجد إن هناك ارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة البلدان العربية المقترضة كمجموعة بنسبة (2.3%) في عام 2008 مقارنة بعام 2007 حيث ارتفعت المديونية الخارجية للبلدان العربية المقترضة من (152.988) مليون دولار عام 2007 إلى (156.464) مليون دولار عام 2008 وهو أعلى مستوى وصلت إليه هذه المديونية، وقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين العام الخارجي للبلدان العربية المقترضة أهمها التغير في أسعار الصرف الرئيسية مقابل الدولار وارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية خلال عام 2008.

كما ارتفعت المديونية العامة الخارجية لعدة بلدان عربية مقترضة بدرجات متفاوتة في عام 2008، فقد نما الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة (16.2%) في عام 2008 ليصل إلى (17.315) مليون دولار وازداد لعمان بنسبة (15.4%) ليبلغ نحو (6.879) مليون دولار وللسودان بنسبة (7.9%) ليبلغ دينها العام الخارجي (33.633) مليون دولار، وقد شهدت سورية ارتفاعاً ضئيلاً في مديونيتها العامة الخارجية بنسبة (3.1%) لتصل إلى (5.294) مليون دولار، وكذلك تونس التي ارتفعت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة (2.2%) لتصل إلى (20.588) مليون دولار، واليمن التي ازدادت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة (1.1%) لتبلغ (5.886) مليون دولار عام 2008.

وقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للبلدان العربية المقترضة الأخرى في عام 2008 فقد انخفض الدين العام الخارجي للأردن بنسبة (30.3%) إلى (5.099) مليون دولار نتيجة قيامه بالسداد المبكر لجزء من مديونيته تجاه دول نادي باريس.

وانخفضت المديونية العامة الخارجية لموريتانيا بنسبة (3.2%) في عام 2008 إلى حوالي (2.623) مليون دولار ولمصر بنسبة (2.2%) لتبلغ نحو (32.123) مليون دولار، كما تراجعت المديونية العامة الخارجية للجزائر بسبب قيام الجزائر بتسديد جزءاً مهما من مديونيتها الخارجية ابتداءً من عام 2006 وكذلك انخفضت المديونية الخارجية للبنان بنسبة (0.4%) لتصل إلى (20.858) مليون دولار عام 2008.

وللعلم فإن الديون الخارجية للبلدان العربية لا تشمل الديون الخارجية للعراق[*] (الشيبي، 2005، 5).

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي فقد ارتفعت في البلدان العربية المقترضة كمجموعة من (15.561) مليون دولار عام 2007 إلى (17.851) مليون دولار عام 2008.

وقد عاودت خدمة المديونية العامة الخارجية في مصر إلى الارتفاع فازدادت بنسبة (28%) في عام 2008 لتصل إلى (3.099) مليون دولار، كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في لبنان بنسبة (3.9%) لتبلغ (4.212) مليون دولار عام 2008، وارتفعت خدمة المديونية الخارجية في كل من السودان وجيبوتي واليمن بنسب متفاوتة.

---

[*] تختلف ديون العراق من جهة لأخرى ويرى البنك الدولي إن إجمالي ديون العراق تقدر بـ(120) مليار دولار ويقدر نادي باريس ديون العراق بـ(120) مليار دولار، في حين يعترف العراق فقط بالأرقام المقدمة إلى الأمم المتحدة عام 1990 والبالغة (41) مليار دولار ليس من بينها ديون السعودية والكويت، وحسب تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي تقدر ديون العراق بـ(120) مليار دولار.

وتراجعت خدمة الدين العام الخارجي في بقية البلدان العربية المقترضة في عام 2008 حيث انخفضت بنسبة (18.7%) في تونس إلى حوالي (2.119) مليون دولار وبنسبة (14.9%)، وفي الجزائر ليصل (1.218) مليون دولار وبنسبة (2.4%)، وفي المغرب بنسبة (2.4%) لتصل إلى (2.399) مليون دولار، كما تراجعت خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من سورية وعمان وموريتانيا.

وتستهلك خدمة الدين العام الخارجي نسبة كبيرة من الدخل القومي لكل من لبنان وتونس والأردن والمغرب حيث استقطعت هذه الخدمة نحو (16.5%) من الدخل القومي في لبنان عام 2005 ونحو (7.7%) في تونس ونحو (6%) في الأردن ونحو (5.3%) في المغرب في العام نفسه (World Bank, 2007, 296–297).

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للبلدان العربية:

لغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للبلدان العربية المقترضة فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار إن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك.

كما تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

من ملاحظة الجدول رقم (6) والخاص بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض الإجمالي للبلدان العربية المقترضة من (26.2%) في عام 2007 إلى (21.8%) في عام (2008) مسجلاً تراجعاً مطرداً للعام السادس ويعود ذلك إلى النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته البلدان العربية في عام (2008) والذي تجاوز الارتفاع في الدين العام الخارجي لمعظمها.

وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر واليمن دون المتوسط للبلدان العربية كمجموعة حيث كانت اقل من (21.8%) في عام 2008، أما في كل من موريتانيا ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس والأردن، فقد تجاوزت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للبلدان العربية

كمجموعة حيث تراوحت بين (72.6%) في موريتانيا وحوالي (24.0%) في الأردن وهذا ما يوضحه جدول رقم (6).

وقد حافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان العربية المقترضة وشهدت تراجعاً من (4.2%) في عام 2007 إلى (3.3%) في عام 2008، كما انخفضت هذه النسبة في سورية إلى (10%) وفي عمان إلى (11.5%)، وقد شهدت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملحوظاً في عدة بلدان عربية مقترضة حيث انخفضت هذه النسبة في اليمن من (23.5%) في عام 2007 إلى (19.4%) في عام 2008، وفي مصر (25.2%) إلى (19.8%)، وفي الأردن من (43.0%) إلى (24.0%) نتيجة السداد المبكر لجزء من ديونها الخارجية، وفي لبنان من (83.6%) إلى (70.4%)، وفي موريتانيا من (96.1%) إلى (72.6%)، أما في تونس فقد تراجعت من (56.5%) إلى (50.4%)، وبالمقابل فقد ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من (19.8%) في عام 2007 إلى (20.2%) في عام 2008، وجيبوتي من (52%) إلى (59%)، أما في السودان فقد حافظت هذه النسبة على مستواها حيث بلغت (55.1%).

أما فيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فمن خلال ملاحظة الجدول رقم (6) نجد تراجع للبلدان العربية المقترضة كمجموعة من (6.3%) في عام 2007 إلى (5.8%)عام 2008 ويعود هذا التراجع إلى النمو الكبير في الصادرات النفطية لبعض البلدان العربية المقترضة وارتفاع صادرات الخدمات وخصوصاً في قطاع السياحة.

وقد انخفضت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008 في كل من لبنان وتونس والمغرب وموريتانيا وسورية وعمان والجزائر، وقد شهدت تونس اكبر تراجع في نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من (13%) في عام 2007 إلى (8.5%) في عام 2008، في حين جاء التراجع في هذه النسبة طفيفاً في بقية البلدان.

أما البلدان العربية المقترضة التي ارتفعت منها نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008 ففي الأردن وجيبوتي ومصر والسودان واليمن فقد ارتفعت هذه النسبة في الأردن من(7.4%)في عام2007 إلى(22.6%)في عام 2008 جراء سداد جانب من مديونيتها الخارجية كما أشرنا إليه سابقاً في حين جاء الارتفاع ضئيلاً في بقية البلدان.

كما استقطعت خدمة الدين العام الخارجي بنسبة كبيرة من إيرادات صادرات السلع والخدمات في لبنان وتونس والمغرب والأردن ومصر، حيث بلغت هذه النسب (27.7%) في لبنان، ونحو (13%)

في تونس، ونحو (11%) في المغرب، ونحو (8.2%) في الأردن، ونحو (6.8%) في مصر، كان ذلك في عام 2005 (World Bank, Op., 296 – 297).

رابعاً: موازين المدفوعات

1. الموازين التجارية:

من ملاحظة الجدول رقم (7) والخاص بالميزان التجاري للبلدان العربية نجد أنها حققت خلال عام 2008 ارتفاعاً ملحوظاً في فائض الميزان التجاري بلغت نسبته (34.374%) ليبلغ هذا الفائض (424.2) مليار دولار، مقابل (315.6) مليار دولار خلال عام 2007.

يعزى ارتفاع الفائض التجاري خلال عام 2008 إلى تصاعد وتيرة نمو الصادرات العربية بالنسبة للبلدان النفطية وغير النفطية على حد سواء، وهذا ناتج عن عوامل عديدة أهمها تصاعد أسعار النفط في النصف الأول من العام وتحقيق نمو جيد في الصادرات الزراعية لبعض البلدان العربية، ونظراً لأن نسبة نمو فائض الميزان التجاري قد فاقت النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، فقد ارتفعت نسبة الفائض التجاري للتاريخ إلى (22.4%) في عام 2008 مقارنة بنسبة (21.0%) في عام 2007 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7).

أما إذا أخذنا بعض البلدان العربية منفردة نجد إن البلدان النفطية قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً في فوائض الموازين التجارية خلال عام 2008 ذلك باستثناء العراق حيث تراجع الفائض التجاري فيه بصورة طفيفة وصاحب ذلك توسع في الواردات وذلك بسبب عمليات إعادة الأعمار والبناء، فقد ارتفع فائض الميزان التجاري في السعودية ليبلغ (212.0) مليار دولار وهو يمثل نسبة (40.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لها، كما ارتفع الفائض التجاري للكويت بنسبة (47.6%) ليصل إلى (64.1) مليار دولار، ممثلاً بنحو (43.2%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2008، وأما بالنسبة لبعض البلدان العربية غير النفطية فقد ارتفعت عجوزات الميزان التجاري خلال عام 2008 وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام أعلاه، وتصاعد الواردات الاستثمارية المرتبطة بالنمو الاقتصادي وكذلك ارتفاع قيمة الواردات الغذائية في ظل ارتفاع أسعارها العالمية، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري في المغرب بنسبة (29.9%)، وفي لبنان بنسبة (42.3%)،وفي الأردن بنسبة (11.2%)، وفي تونس بنسبة (39.4%) وهذا ما يوضحه جدول رقم(7).

جدول رقم (7) الميزان التجاري

مليون دولار

السنوات / الدول	2007	2008	معدل التغير%*

جدول رقم (8) ميزان الخدمات والدخل الصافي

مليون دولار

2007	2008	معدل التغير%*

مجموع الدول العربية	315.669.3	424.180.0	34.374	57.086.3-	102.564.8-	79.666-
الأردن	6.451.6-	7.171.2-	11.153-	739.1	1.242.0	68.042
الإمارات	46.521.4	58.113.0	29.916	17.592.9-	30.281.8-	72.125
البحرين	2.936.4	3.244.9	10.506	1.524.5	786.4	48.415-
تونس	2.879.2-	4.014.1-	39.417-	340.4	376.4	10.575
الجزائر	34.240.0	41.240.0	20.443	5.920.0-	8.770.0-	48.141
جيبوتي	425.0-	617.0-	45.167-	235.0	263.0	11.914
السعودية	150.631.7	211.993.0	40.735	40.270.4-	54.935.0-	36.415
السودان	1.156.8	3.552.1	207.062	4.807.3-	5.139.7-	6.914
سورية	521.2-	1.710.0-	99.671-	159.5	203.0	27.272
الصومال	–	–	–	–	–	–
العراق	22.893.0	22.714.1	0.778-	2.521.0-	8.918.1-	253.752
عُمان	10.348.5	17.011.7	64.388	4.093.6-	6.361.5-	55.401
قطر	22.195.9	28.477.2	28.299	7.964.8-	10.430.8-	30.961
الكويت	43.399.0	64.074.0	47.639	9.218.0	6.510.0	29.377-
لبنان	7.859.0-	11.184.1-	42.309-	3.745.8	5.327.7	42.231
ليبيا	29.146.1	37.224.0	27.715	598.8-	2.624.0-	95.617-
مصر	15.168.4-	19.758.9-	30.263-	7.089.5	8.670.1	22.294
المغرب	14.077.5-	19.182.0-	29.890-	6.616.2	5.554.1	16.053
موريتانيا	23.1	52.3	9.523	491.9-	608.5-	23.704
اليمن	440.8-	148.0	66.424-	2.493.5-	3.428.0-	37.477

مصدر جدول رقم (7)،(8): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة،أبو ظبي،2009،ملحق (1.9)، ص358.

(*) تم استخراج معدل التغير من قبل الباحث.

2. موازين الخدمات والدخل والتحويلات:

من ملاحظة الجدول رقم (8) نجد إن ميزان الخدمات والدخل للبلدان العربية قد سجل عجزاً بلغت نسبة ارتفاعه (79.0%) في 2008 مقارنة بـ(5.9%) في عام 2007 ليصل إلى (102.6) مليار دولار، وقد أسهم في ارتفاع هذا العجز بصفة أساسية استمرار ارتفاع تكاليف النقل التي ارتبطت بالمستويات المرتفعة للأسعار العالمية للنقل خاصة خلال النصف الأول من عام 2008، واستمرار النمو القوي للواردات وتصاعد مدفوعات دخل الاستثمار للخارج بالنسبة للعديد من البلدان التي استفادت من تدفقات

الاستثمارات الأجنبية إليها بصورة وافقت انتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان العربية خلال الأعوام الماضية.

وعلى مستوى البلدان نجد إن تصاعد عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة للبلدان العربية المصدرة للنفط وذلك باستثناء الكويت التي استمرت في تحقيق فائض، ولكن يلاحظ تراجعه بصورة كبيرة خلال عام 2008 فقد ارتفع العجز في السعودية بنسبة (36.4%) ليصل إلى (54.9) مليار دولار، وارتفع العجز في الأمارات بنسبة (72.1%) ليصل إلى (30.3) مليار دولار، كما ارتفع العجز أيضاً في قطر والجزائر وعُمان وليبيا.

أما بالنسبة إلى العراق فقد عاود العجز الارتفاع بعد تراجعه القوي خلال العام 2007 ليصل إلى (8.9) مليار دولار وتراجع فائض ميزان الدخل والخدمات في الكويت بنسبة (29.4%) ليصل إلى (6.5) مليار دولار وهذا ما يوضحه جدول رقم (8).

أما فيما يتعلق بالبلدان العربية الأخرى، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (8) إن هناك مجموعة من البلدان تحقق عجز في موازين الخدمات والدخل، فمثلاً السودان ارتفع في عام 2008 بنسبة (6.9%) ليصل إلى (5.1) مليار دولار.

كذلك ارتفع العجز في كل من اليمن وموريتانيا وهذا يوضحه الجدول رقم (8).

أما بالنسبة للبلدان العربية الأخرى والتي حققت فائض في موازين الخدمات والدخل من ملاحظة الجدول نجد إن ارتفاع الفائض في مصر بنسبة (22.3%) ليصل إلى (8.7) مليار دولار وذلك نتيجة لتحسين إيرادات كل من قناة السويس والسياحة، كذلك تصاعد الفائض في لبنان بنسبة (42.2%) ليصل إلى (5.3) مليار دولار.

كذلك تصاعد الفائض في كل من الأردن وسورية وتونس وجيبوتي وهذا مايوضحه الجدول رقم(8).

أما بالنسبة للمغرب فقد تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2008 بنسبة (16.0%) ليصل إلى (5.6) مليار دولار وذلك كمحصلة لارتفاع مدفوعات النقل ودخل الاستثمار المرتبطين بانتعاش النشاط الاستثماري في المغرب، كما إن البحرين هي الأخرى شهدت تراجع في الفائض بنسبة (48.4%) (0.8) مليار دولار. أما فيما يتعلق بالتحويلات الجارية والتي تتمثل أساساً في تحويلات العاملين والمعونات الرسمية فقد ارتفع العجز الصافي فيها للبلدان العربية كمجموعة في عام 2008 بنسبة (22.8%) ليصل إلى (17.0) مليار دولار، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (9)، وقد تحقق صافي العجز خلال العام المذكور كمحصلة لإجمالي العجز الذي حصل في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا.

جدول رقم (9) صافي التحويلات التجارية

مليون دولار

السنوات / الدول	2007	2008	معدل

جدول رقم (10) موازين الحسابات الخارجية الجارية

مليون دولار

معدل	2008	2007	معدل

			التغير%*			التغير%*
مجموع الدول العربية	13.867.4-	17.024.3-	22.764	244.714.6	304.589.9	24.436
الأردن	2.778.7	3.535.1	27.221	2.933.8-	2.394.2-	18.392-
الإمارات	9.288.0-	10.619.5-	14.335	19.640.6	17.211.7	12.366
البحرين	1.482.7-	1.774.5-	19.680	2.978.2	2.256.9	24.521-
تونس	1.60.8	1.924.2	18.719	918.0-	1.713.5-	86.655
الجزائر	2.220.0	2.710.0	22.072	30.540.0	35.180.0	15.193
جيبوتي	28.0-	29.0-	3.517	218.0-	383.0-	75.688
السعودية	17.032.0-	23.011.7-	35.108	93.329.3	134.046.3	43.627
السودان	382.3	385.1	0.732	3.268.1-	1.202.6-	63.201-
سورية	820.5	803.0	2.132-	458.8	704.0-	53.443
الصومال	-	-	-	-	-	-
العراق	380.0-	3.139.0	726.052	19.992.0	16.935.0	15.291-
عُمان	3.669.7-	5.180.8-	41.177	2.585.2	5.469.4	111.565
قطر	3.785.4-	5.019.2-	32.593	10.445.6	13.027.2	24.714
الكويت	5.799.0-	5.771.0-	0.482-	46.817.0	63.182.0	38.436
لبنان	2.708.1	2.615.1	3.434-	1.405.1-	3.211.4-	128.553
ليبيا	217.8-	1.646.0-	653.040	28.329.4	32.954.0	16.324
مصر	8.322.1	9.758.2	17.256	243.2	1.330.6-	447.121
المغرب	7.391.6	8.796.3	19.004	69.7-	4.831.6-	6831.994
موريتانيا	145.3	164.5	13.214	323.5-	418.7-	29.428
اليمن	1.425.9	2.166.9	51.967	1.508.4-	1.113.1-	26.206-

مصدر جدول رقم (9)، (10): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ملحق (1.9)، ص358.

(*) تم استخراج معدل التغير من قبل الباحث.

أما بالنسبة للبلدان التي حققت فائض في صافي التحويلات الجارية، فقد ارتفع الفائض في مصر في عام 2008 بنسبة (17.3%) ليصل إلى (9.8) مليار دولار، نتيجة لارتفاع كل من التحويلات الرسمية والخاصة مع الإشارة إلى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين في البلدان العربية في العام المذكور.

كذلك ارتفع الفائض في المغرب والأردن والجزائر وتونس والسودان وموريتانيا فيما تراجع الفائض في كل من لبنان وسورية وهذا ما يثبته الجدول رقم (9). وتفصيلاً على مستوى البلدان ذات العجز في صافي التحويلات الجارية والتي تتسم أساساً بأنها مستوردة للعمالة الخارجية، فقد

ارتفع العجز في كل من السعودية والإمارات وقطر وعمان والبحرين وليبيا وهذا يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (9).

3. موازين الحسابات الخارجية الجارية:

من خلال ملاحظة الجدول رقم (10) والخاص بموازين الحسابات الخارجية الجارية نلاحظ ارتفاع فائض ميزان الحساب الجاري للبلدان العربية في عام 2008 بنسبة (24.5%) ليصل إلى (304.6) مليار دولار، ويأتي هذا الارتفاع بعد أن كان الفائض قد تراجع في عام 2007 وقد ارتفع الفائض في عام 2008 كمحصلة للارتفاع الملحوظ في إجمالي فائض الميزان التجاري والمتحقق أساساً في البلدان المصدرة للنفط والذي فاق من حيث الحجم العجز الإجمالي المتحقق في كل من ميزان الخدمات والدخل وفي صافي التحويلات. وعلى مستوى البلدان فقد شهدت غالبية البلدان المصدر للنفط نمواً ملحوظاً في فائض ميزان الحساب الجاري في عام 2008 حيث نما الفارق بنسبة (43.6%) في السعودية ليصل إلى (143.0) مليار دولار فمثلاً نحو (44.0%) من فائض ميزان الحساب الجاري للبلدان العربية كمجموعة، كذلك نما الفائض في كل من الكويت والجزائر وليبيا وقطر وعمان كذلك تراجع الفائض في كل من الإمارات والعراق وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10)، أما فيما يتعلق بباقي البلدان العربية فقد سجلت عجزاً في ميزان الحساب الجاري في عام 2008 وذلك باستثناء البحرين التي حققت فائض حيث سجلت كل من مصر وسورية عجزاً عام 2008.

4. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية:

يبين الجدول رقم (11) والخاص بميزان الحساب الرأسمالي والمالي ارتفاع صافي التدفقات المالية والرأسمالية للبلدان العربية كمجموعة في اتجاه الخارج في عام 2008 بنسبة (188.6%) ليصل إلى التدفق الملحوظ للخارج أساساً آثار الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت في عام 2008 والتي صاحبها تدفق كبير للأموال من العديد من البلدان النامية بما فيها البلدان العربية.

أما فيما يتعلق بالبلدان العربية المصدرة للنفط فقد شهدت السعودية ارتفاع صافي التدفقات للخارج بنسبة كبيرة بلغت (52.6%) لتصل إلى (122.9) مليار دولار في عام 2008. أما في الإمارات فقد تحول صافي التدفق للداخل الذي شهدته بصفة استثنائية في عام 2007 والبالغ (28.7) مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بمقدار (55.3) مليار دولار في عام 2008، ويجب الإشارة إلى إن صافي التدفق للداخل في العام الماضي كان قد عكس إلى جانب الارتفاع في الاستثمار الأجنبي بالإمارات ظاهرة تدفق الأموال لأغراض المضاربة، كذلك شهدت الكويت ارتفاعاً

في صافي التدفق للخارج، وقد تحول صافي التدفق في عمان للداخل إلى صافي تدفق للخارج، كما شهدت ليبيا والجزائر تحول في صافي التدفق للخارج في عام 2007 إلى صافي تدفق للداخل في عام 2008، أما فيما يتعلق بباقي البلدان العربية بالجدول رقم (11) يوضح بأن باقي البلدان العربية شهدت تدفقات مالية رأسمالية للداخل، فقد تصاعد بصورة ملحوظة صافي التدفق للداخل في بعض منها بما عكس جزئياً الانطباع السائد بالانخفاض النسبي للمخاطر المالية فيها مقارنة مع البلدان المتقدمة.

5. الاحتياطات الخارجية الرسمية: حقق إجمالي الاحتياطات الخارجية للبلدان العربية في عام 2008 ارتفاعاً بنسبة (6.0%) ليصل إلى (504.1) مليار دولار عام 2008 مقارنة (474.9) مليار دولار عام 2007.

وعلى مستوى البلدان العربية مفردة نجد إن بعض البلدان العربية المصدرة للنفط والأكثر انفتاحاً من الناحية المالية على العالم الخارجي، فقد شهدت تراجعاً في احتياطياتها الخارجية الرسمية في عام 2008 متأثرة بالأزمة المالية العالمية، أما باقي البلدان العربية المصدرة للنفط الأقل انفتاحاً من الناحية المالية على العالم الخارجي فقد نمت احتياطياتها الرسمية الخارجية بصورة مرتفعة، وفيما يتعلق بباقي البلدان العربية فقد حققت معظمها ارتفاعاً في الاحتياطيات الخارجية الرسمية في عام 2008 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ص160).

جدول رقم (11) ميزان الحساب الرأسمالي والمالي مليون دولار

السنوات / الدول	2007	2008	معدل التغير%*
مجموع الدول العربية	74.746.1-	214.924.1-	188.581
الأردن	1.634.4	1.031.7	36.875-
الإمارات	28.705.2	55.292.0-	92.620
البحرين	1.501.9-	2.521.0-	67.854
تونس	1.644.6	3.267.8	98.698
الجزائر	990.0-	1.850.0	86.868

جيبوتي	262.0	335.0	27.862
السعودية	80.554.0-	122.949.0-	52.629
السودان	2.925.1	1.465.9	49.885
سورية	234.2-	349.0	49.017
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عُمان	3.755.5	2.977.9-	20.705-
قطر	544.0	391.5	28.033-
الكويت	36.783.0-	57.148.0-	55.365
لبنان	7.046.4	5.209.0	26.075-
ليبيا	9.542.1-	883.0	90.746-
مصر	4.892.3	6.013.3	22.913
المغرب	2.202.5	3.527.9	60.177
موريتانيا	327.5	321.7	1.770-
اليمن	1.189.6	1.318.0	10.793

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ملحق (1.9)، ص358.

(*) تم استخراج معدل التغير من قبل الباحث.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. إن مسألة الحد من الديون الخارجية للبلدان النامية وبضمنها البلدان العربية، مسألة متشعبة وذات جذور عميقة لا يمكن التخلص منها بسهولة، ولكن لا يعني ذلك تجاهلها وعدم البحث عن الحلول المناسبة لها والتي هي على اقل تقدير أن تخفف من وطأتها وتحد من آثارها السلبية.
2. إن التبعية الاقتصادية هي نتيجة حتمية للسيطرة الاستعمارية والتي هدفت من خلالها القوى الاستعمارية إلى تأمين استمرارية حصولها على المواد الأولية الرخيصة وبنفس الوقت ضمان أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية وفرض نمط من العلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي حيث تتخصص البلدان النامية بإنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية وتصديرها للبلدان المتقدمة صناعياً وبأسعار رخيصة مقابل تخصص البلدان المتقدمة بتصنيع هذه المواد وإعادة تصديرها على شكل سلع ومنتجات صناعية إلى سوق البلدان النامية وأسعار مرتفعة.
3. لجوء غالبية البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره احد وسائل التمويل الخارجي الذي يوقعها في مشكلات اقتصادية عديدة وفي مصيدة رأس المال الأجنبي بحيث تصبح الدولة في حالة تبعية سياسية واقتصادية للخارج.
4. أن حدوث الأزمات الاقتصادية في غالبية البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية كان بسبب تبنيها سياسات اقتصادية غير رشيدة لا تتلائم مع ظروفها وإمكاناتها الفعلية أي سياسات مفروضة عليها، فضلاً عن ضخامة برامج التنمية الاقتصادية في بعض منها، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز مزمن في موازين المدفوعات مما قادها إلى اللجوء للتمويل الخارجي لتغطية هذا العجز.
5. عدم وجود إستراتجية واضحة لإدارة الديون الخارجية للبلدان النامية وبضمنها البلدان العربية، كما إن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تصيب البلدان النامية لا تعود إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية بشكل قروض أو استثمارات بل يعود إلى طريقة التعامل مع هذه الأموال المستلمة، فالإقراض ليس بالضرورة أن يكون سيئاً بل السوء هو في عدم توجيهها بالشكل الذي تسوية تلك القروض.

6. تلجأ معظم البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية للإقراض من الخارج من اجل سد الفجوة التمويلية التي تظهر بسبب قصور الادخارات المحلية في تلبية الاحتياجات الضرورية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية
7. إن الميزان التجاري للبلدان العربية هو الميزان الوحيد الذي يحقق فائضاً اقتصادياً كبيراً، بعكس الموازين الأخرى التي تعاني من عجز كبير فيها لذلك فإن الفائض في الميزان التجاري يساعد على تخفيف وطأة العجز في ميزان المدفوعات بصورة عامة.
8. أن أكثر البلدان العربية مديونية للخارج خلال فترة الدراسة 2003-2008 هي مصر حيث تحتل المرتبة الأولى وتليها السودان في المرتبة الثانية وتونس في المرتبة الثالثة ولبنان في المرتبة الرابعة والمغرب في المرتبة الخامسة وهذا ينطبق أيضاً على أعباء خدمة الدين العام الخارجي.

ثانياً: المقترحات

1. يجب على البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية أن لا تتوقف عن البحث عن حلول لمسألة الدين الخارجي ولابد من أن تبدأ ذاتياً في وضع نموذج للتخلص من هذه الديون يكفل لها الحفاظ على مصالحها وتطلعاتها بعيداً عن التبعية والتدخل الخارجي واستغلال عناصر القوة الكامنة في هذه البلدان واكتشافها.
2. تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، والعمل على تشجيع التبادل التجاري ودعم إنتاج المواد الأولية وتبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية لهذه البلدان وتشجيع الصناعة المحلية وحمايتها.
3. هناك فرصة كبيرة لمعالجة المديونية الخارجية للبلدان العربية من خلال قيام المصارف العربية والمؤسسات المالية في البلدان العربية المصدرة للنفط التي تحقق فوائض ضخمة في موازينها الخارجية بتقديم القروض للبلدان العربية المقترضة بما يؤدي لتعريب هذه القروض وتسهيل شروطها السياسية والاجتماعية، لكن هذا الأمر يتطلب وجود قطاع مصرفي عربي قوي ومنفتح ويعمل بحرية كاملة في كل البلدان العربية.
4. تطوير حركة الاستثمارات البينية العربية فإنه ستكون هناك فرصة كبيرة في العديد من البلدان العربية للاستغناء عن طلب القروض من البلدان الأجنبية، لكن تطور هذه الاستثمارات المباشرة العربية البينية، يتطلب الكثير من الشروط الاقتصادية والسياسية التي تحتاج البلدان

العربية لتحقيقها حتى تكون قادرة على اجتذاب الأموال العربية واستنهاض الاستثمارات المحلية وإيقاف نزيف الأموال العربية للخارج والاستغناء عن الكثير من القروض الأجنبية.

5. الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج، لما له من تأثير سلبي على ميزان المدفوعات للبلدان النامية التي تخرج منها هذه الأموال وإيجاد حلول لتخفيف هذه الظاهرة كتخفيض القيود المفروضة على القطاع الخاص، والعمل على استقطاب رؤوس الأموال المهربة للخارج وتحفيزها من خلال إعطاء الأولوية لها في الاستثمار وفي شراء الديون الخارجية للبلد مع توفير المناخ السياسي والاقتصادي المشجع لاسترجاع تلك الأموال.
6. ترشيد الإنفاق العسكري في البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية، لاسيما أن هذا الاتفاق قد التهم مبالغ ضخمة من إيرادات هذه البلدان، مما يعني حدوث قصور بالمبالغ المخصصة لعملية التنمية الاقتصادية.
7. يتطلب من البلدان العربية المزيد من الإصلاحات والجهود لخلق فرص ومجالات جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ذلك الاهتمام بسياسات الحماية بما يسمح للاستيرادات بالدخول إلى اقتصادياتها بما يعزز قدرتها الإنتاجية وتحسين هوامش الأرباح للشركات العاملة بها.
8. القيام بإصلاح اقتصادي وهذا يتطلب بيئة سياسية مواتية متمثلة في إجراء إصلاحات ديمقراطية شاملة جوهرية تستجيب لمطالب الأمة العربية واشتياقها للحرية والعدالة والمساواة، وهذا يتطلب توافر الإرادة السياسية العربية لتحقيق هذا الإصلاح وتحرير الإرادة للبلدان العربية من أي هيمنة خارجية من اجل بناء مستقبل اقتصادي يليق بأمتنا العربية وان الأمة العربية هي الرابح الأكبر في الإصلاح الاقتصادي.

مصادر ومراجع البحث

1. ابوهات، عبد الكريم، خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، 2004.
2. باير، شريل، ترجمة بيار عقل، منح القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم النامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1977.
3. بخيت، علي إبراهيم، فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
4. البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم، باريس المؤسسة العربية للطباعة، جدول رقم(6)، 1979.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2009.
6. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل، 2002.
7. الجميل، سرمد كوكب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003.
8. الحسناوي، كريم مهدي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987.
9. الحسني، عبير محمد جاسم، العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي لبلدان نامية مختارة للمدة (1980 – 1990)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1990.
10. الحياني، نعمان عباس ندا، فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة (1980 – 2000)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.
11. الخفاجي، ناهدة عزيز محسن، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاسها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980 – 2000)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.
12. زكي، رمزي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (13)، العدد (7)، 1987.
13. شافعي، محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1957.
14. الشنقيطي، محمد الأمين، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتب العلوم والحكم، 1978.
15. عيسى، محمد عبد الشفيع، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي، بيروت، دار الطليعة، 1984.
16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سياسة جذب الاستثمار، الأمم المتحدة، 2003.
17. مانتوس، تورنتودي، تركيب التبعية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد الراقية، العدد (16)، 1972.
18. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008.

المصادر الأجنبية:

1. **A. Gunder Frank: Le development dusous – development Lameri Quelatin, Ed. Maspero, Paris, 1970, Chaplet. 8.**
2. **Bruce Herrick Charlesp, kind leberger – Economic Development, 2nd, printing.**
3. **C. Furtado, Theoiredu development economique, P.U. Paris.**
4. **Source: World economic out look Im fun, New York.**
5. **Theonio Dossantos: The Stucture depend encein charlesk wiber politicon economy of development and under development, New York, Random house1, 1973.**
6. **W. Brand Tetautve: Nord – Sudun program desurive, Rapport de la commission independent surles problems de development Gallimard, Paris, 1980.**
7. **World Bank, World development Report, 2007.**